

يشكل المسلمون نحو 10 بالمائة من سكان كينيا. ويعتبر الفضاء العام هو المكان الطبيعي للرجل في معظم المجتمعات العرقية في كينيا، بينما يُنظر إلى المرأة على أن مكانها الطبيعي هو الفضاء الخاص في المنزل. وتعود حصول المرأة المسلمة على حقوقها في الأسرة والثقافة والتقاليد، بما فيها التأكيد على طاعة الزوجة لزوجها ولأقاربها الذكور. وفي عصر فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز، من الضروري التعامل مع مظاهر عدم المساواة والظلم التي تتعرض لها المرأة المسلمة في الأسرة، إذ أنها تغدو أكثر عرضةً لمزيد من مظاهر الظلم نتيجة لهذا الوباء. تفر المادة 66 من الدستور الكيني بوجود محاكم القضاة التي كانت قد تأسست بموجب قانون محاكم القضاة الصادر سنة 1967. بعض جوانب قوانين الأسرة تقع ضمن اختصاص قانون محاكم القضاة وقوانين أخرى، بينما يختص القانون الكلاسيكي بجوانب أخرى من قوانين الأسرة.

كينيا

المساواة في الأسرة ضرورية

- كثيراً ما تُعقد الزيجات بشكل غير رسمي، إذ يتولى مراسم عقد النكاح شخص له دراية بالقرآن، ولكن دون أن يقدم أية وثائق لمكتب القضاة. لذلك فكثير من المسلمات لا يمتلكن نسخاً من وثائق زواجهن ولا ما يثبت أنهن متزوجات بالفعل. بعض النساء المسلمات في المناطق الداخلية في كينيا لم تقمن شعائر الاحتفال الرسمية بالزواج
- كثير من النساء تلتزم حيال المشاكل الزوجية، بما في ذلك فشل الزوج في تدبير نفقات الحياة، وذلك لأسباب ثقافية. قليل من المطلقات تتلقن نفقة من الزوج السابق.
- تقوم محاكم القضاة، المختصة بالفصل في قضايا الطلاق، في بعض الأحيان بالفصل في قضايا الطلاق دون استدعاء شهود إلى المحكمة. في إحدى القضايا التي تم إبلاغ المنظمات غير الحكومية بها، أصدر القاضي وثيقة طلاق في غياب الزوجة. ينبغي تقديم وثيقة الزواج ضمن مستندات قضايا الطلاق لتأكيد قانونية الزواج وإثبات الحالة الدينية للزوجين وأنهما مسلمين. وبما أن الكثير من النساء ليست لديهن وثائق زواج فقد جلب ذلك الكثير من الظلم لهن.
- في أحيان كثيرة لا يتطرق القضاة إلى العدة أو تقسيم الممتلكات عندما يفصلون في قضايا الطلاق. ولعلّما يكون هناك اهتمام بالعدة في حالات الترمّل. لا يتناول القضاة في كثير من الأحيان مسألة انتقال الملكية، لذلك كثيراً ما تجد المرأة نفسها غير قادرة على الحصول على نصيبها في الميراث.

المساواة في الأسرة ممكنة

- تستخدم الحكومة المزيد من القضاة في محاكم القضاة لتمكين المرأة من الحصول على إنصاف قانوني.
- دأب مكتب القاضي على تشجيع المتزوجين حديثاً على تسجيل زيجاتهم والحصول على وثائق الزواج لو تم عقد القران في نهاية الأسبوع.
- يضم اتحاد المحاميات، فرع كينيا، محاميات مسلمات تستطيع تقديم المساعدة للنساء المسلمات في مشاكلهن القانونية، هو ما ساعد بالفعل في بعض قضايا الحضانة ونفقة الأبناء.
- توفر قوانين العمل في كينيا المساواة في مكان العمل، بيد أن النساء المسلمات اللاتي تعملن كمساعدات منزليات عادة ما تتقاضين أجوراً متدنية وتفتقرن إلى معرفة كيفية الحصول على مساعدة.
- العديد من الأسر المسلمة تضررت من انتشار وباء نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز وأصيبت به. ووجدت الكثير من النساء أنفسهن وقد أصبحن رؤوساً للأسرة بعد فقد الزوج. تلقى هؤلاء النساء العنت في القيام على شؤون الأسرة نظراً لعدم الاعتراف بهن كرؤوس للأسرة. وقد حرم بعضهن من الميراث ومن الحصول على ممتلكات الزوج المتوفى، وهناك شبه استحالة لديهن في السعي للحصول على إنصاف قانوني.
- العديد من المنظمات غير الحكومية، مثل مركز القانون والبحوث الدولي (كلاريون) ومنتدى المعلمات الأفريقيات، واتحاد المحاميات، وغيرها من منظمات، قدمت دورات تدريبية تهدف إلى تمكين المرأة في مجال الحصول على حقوقها، ودعمها بالمهارات اللازمة للمشاركة في الفضاء العام.
- يعترض سبيل تحقيق المساواة والعدالة المعايير الثقافية القائمة والتفسيرات الذكورية للشريعة وعدم الإلتفات إلى واقع الحياة الحالي. يكمن إطار تحسين مصير المرأة في صياغات الشريعة نفسها، والتي يمكن استخدامها لدفع المساواة والعدل في الأسرة.